دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد الفلسطيني

سليم رياض عبد الحميد الفليت
عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد
جامعة عين شمس – القاهرة
saleemfaleet@gmail.com

الملخص:

يواجه الاقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات التي تعمل على تباطؤ نموه أمام الاقتصادات الدولية، من خلال تحكم الاحتلال في مقاصد الدولة كإغلاق المعابر ومنع دخول المواد الأساسية للانتاج، إضافة إلى إعاقة دخول الأدوات والمعدات التكنولوجية الخاصة بالانتاج، ما يعكس بشكل مباشر على تقييد النمو وضعف في تطور الاقتصاد الوطني من خلال منع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة للاستثمار.

وفي ضوء هذه التحديات لا يمكن للاقتصاد الفلسطيني من بناء قوامه بدون حل سياسي يضمن السيادة والحرية الاقتصادية، ما يتطلب اصلاحات مؤسسية داخلية تعيد ثقة المستثمرين داخل الدولة الفلسطينية.

فمنذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية عملت بشكل كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية في محاولة لتعويض الفجوة التمويلية والحد من الاعتماد على المساعدات والمنح الدولية، إلا أن تلك الجهود بقيت محدودة الأثر في ظل بيئة استثمارية غير مستقرة تعاني من غياب السيادة الاقتصادية، إضافة للقيود الاسرائيلية على حركة الأفراد والبضائع ورؤوس الاموال.

وتبرز أهمية البحث كونه يوضح دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي الفلسطيني، من خلال تقييم مدى فاعليته لجذب المستثمرين، إضافة لتسليط الضوء على أبرز التحديات التي تحول دول تطور ونمو الاقتصاد الوطني، مع تقديم التوصيات المهمة لصانعي القرار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الاصلاح الاقتصادي، مؤشر ممارسة الأعمال، التضخم، العمالة،البطالة.

Abstract

Compared to economies around the world, the Palestinian economy confronts many obstacles that prevent it from growing. These difficulties include the occupation's control over important national interests, which includes preventing the import of technological instruments and equipment, restricting border crossings, and preventing the entry of necessary industrial materials. By blocking the entrance of foreign cash meant for investment, such measures directly impede economic growth and the advancement of the national economy.

In light of these obstacles, the Palestinian economy cannot establish a strong foundation without a political solution that ensures sovereignty and economic freedom. This situation calls for internal institutional reforms that can rebuild investor confidence within the Palestinian state.

Since the establishment of the Palestinian National Authority, significant efforts have been made to attract foreign investments in an attempt to bridge the funding gap and reduce dependence on international aid and grants. However, these efforts have had limited impact due to an unstable investment environment, the absence of economic sovereignty, and Israeli restrictions on the movement of individuals, goods, and capital.

The importance of this study lies in its focus on the role of foreign direct investment (FDI) in Palestinian economic growth, by assessing its effectiveness in attracting investors. Additionally, it highlights the main challenges that hinder the development and growth of the national economy, while offering key recommendations for decision-makers.

Keyword: Foreign Direct Investment, Economic Growth, Economic Reform, Ease of Doing Business Index, Inflation, Employment, Unemployment.

المقدمة

يشهد العالم تقلبات اقتصادية كثيرة وخاصة الدول النامية التي تعاني من اختلالات اقتصادية بين العرض الكلي والطلب الكلي، نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي مقابل عجز قطاع الانتاج عن توفير الاحتياجات الاستهلاكية المحلية، مما أدى إلى تدني الأوضاع الاقتصادية, إضافة إلى الوضع الاقتصادي السيئ التي تعيشه الدول النامية من ضعف التمويل وارتفاع المديونينة الخارجية والعجز المزمن في موازين مدفوعاتها ، مما عملت على سعي تلك الدول إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة التي تهيمن على الاقتصاد العالمي، حيث تبحث تلك الدول إلى الاهتمام المتزايد بالاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات ، من خلال تحسين مناخها الاستثماري وتقديم العديد من التسهيلات المشجعة للبيئية الاستثمارية.

يواجه الاقتصاد الفلسطيني الكثير من التحديات في توفير المناخ الملائم للاستثمار القائم على جذب المستثمرين ، وتمهيد الأرضية الاقتصادية الواضحة لعمل المنشآت داخل الاقتصاد القومي ، ويتجلى أهم تلك المعوقات في تحكم الاحتلال الاسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني ، من خلال وضع القيود التعسفية على بيئة الاستثمار الفلسطيني ، برغم وجود اتفاقية برتوكول باريس الاقتصادي الموقع عليه عام 1994 بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي ، وهو المنظم للعلاقات الاقتصادية بين الفلسطينين والدول الأخرى في المعاملات المالية والنقدية والتجارة الخارجية المتعلقة بالطرف

الفلسطيني ، مما تطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية بإصدار قوانين منظمة ومشجعة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية داخل مناطق الدولة الفلسطينية.

مشكلة الدراسة

تطرح مشكلة الدراسة سؤالا رئيسيا في دور الاستثمارات الأجنبية في نمو الاقتصاد الفلسطيني.

ومع التعمق في الدراسة ، يثار بعض الأسئلة الفرعية التي حاولت الدراسة الاجابة عليها، وهي:-

1- ما هي اهم السياسات والاصلاحات التي قامت بها فلسطين لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

2- هل مركز فلسطيني في مؤشر البيئية الاستثمارية حقق آداء محفز لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

3- ما هي معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية إلى فلسطين؟ وما أبرز الحلول لمواجهتها.؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في تناول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي مع الاقتصادات الاقليمية والأجنبية، حيث تبحث في سبل علاج المعوقات التي تواجها في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية، مما تعمل على تحقيق انتعاش في الموارد المالية بهدف دعم القطاعات الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة وتنمية قدرات الكوادر الوطنية ونقل أساليب التكنولوجيا الحديثة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين ، وذلك من خلال:-

1- تقييم دور الحكومة الفلسطينية في جذب الاستثمارات مما تساهم في عملية النمو الاقتصادي.

2- تقييم وتحليل مقومات البيئة الاستثمارية في فلسطين، لمعرفة المعوقات والاصلاحات المطلوبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتدفقها.

3- معرفة مدى آثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني ، وأثره على التكامل الاقتصادي.

فرضيات الدراسة

1- مناخ الاستثمار للاقتصاد الفلسطيني غير مواتئ لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- تحكم الاحتلال الاسرائيلي في مقاصد الاقتصاد الفلسطيني يضعف من عمليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تحفيز النمو الاقتصادي الفلسطيني.

حدود الدراسة

1- النطاق الموضوعي للدراسة: ستتقيد الدراسة بالبحث في دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد الفلسطيني.

2- النطاق المكاني: دولة فلسطين

3- النطاق الزمني للدراسة: اجراء الاحصائيات والاستبيانات للدراسة في نطاقها الموضوعي والمكاني خلال الفترة (2018-2023) باعتبارها حدودها الزمنية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهجين " الاستقرائي والوصفي التحليلي" على اعتبار أن موضوع الدراسة يهتم بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد الفلسطيني، عن طريق تحديد ووصف المشاكل التي تعيق جذب الاستثمارات الأجنبية لدولة فلسطين، ومن ثم تقييم وتحليل المؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية بها، من خلال البيانات والاحصاءات المتوفرة في المنظمات والهيئات المحلية المتخصصة، إضافة إلى الكتب والمقالات ، وذلك لبناء الخلفية النظرية للدراسة.

الاطار النظري

مفهوم الاستثمار:

يشير الاستثمار إلى الموارد المالية التي تنفق على الأصول الرأسمالية، من خلال شراء المعدات والآلات والمباني الانتاجية والسكنية ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الانتاجية، كما يعرف الاستثمار بأنه " استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة في عمليات انتاج السلع والخدمات ، والحفاظ على الطاقات الانتاجية القائمة أو تجديدها(البياتي، 2020، 2)

ويمكن القول بأن الاستثمار هو العائد المستقبلي الناجم عن عمليات الدفع في عمليات الانتاج، من خلال دعم تلك المشروعات بالموارد المالية .

تعريف الاستثمار الأجنبي:

وهي تلك الاستثمارات التي تأتي من خارج الموطن الأصلي، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية أو مالية أو سياسية، من خلال استقبال الدول المضيف للمستثمرين ، وفتح كافة المجالات للعملية الانتاجية ، عن طريق تقديم التسهيلات لبدء الانتاج في الاقتصاد المحلي.

كما أن الاستثمار الأجنبي يعبر عن المشاريع التي تمتلكها شخصيات طبيعية أو اعتبارية وكذلك حكومات ، والتي تستثمر خارج موطنها بحثا عن دول مضيفة، سعيا وراء عدة أهداف اقتصادية ومالية وسياسية، سواء لأهداف قصير الأجل أو طويلة الأجل(رايس ، 2023، 72).

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين وهما :-

1- الاستثمار الأجنبي المباشر:

وهو ما يمتلكه مستثمر أجنبي في دولة ما لمشروع في الدولة المضيفة، حيث يحق له الشروع في العملية الانتاجية ومراقبة وادارة المؤسسة المستثمر فيها .

كما عرفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر : تلك الاستثمارات الطويلة الأجل التي يكون لأصحابها مشاركة فعلية في إدارتها ، واتخاذ القرارات المتعلقة بشأنها عن طريق المشاركة الدائمة في رأسمال المشروع الاستثماري (Cristiano, C & other,2018, 73-75) .

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

وهو الاستثمار للمواطنين الأجانب القائم في الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات، لتحقيق أرباح وعوائد مالية في العمليات المالية داخل أروقة البنوك.

كما يعرف بأنه : تملك الأجنبي عددا من السندات أو الأسهم في إحدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها ، مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركة المتمثلة في الأسهم والسندات(الشبراوي وعبد السلام ، 2016، 4)

مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل المكونات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في التالي:-

:1- رأس مال حقوق الملكية

وهو ما يمثل حصص الملكية في الفروع وفي كل من الأسهم العادية والاسهم الممتازة في الشركات التابعة والشركات الزميلة، إضافة إلى المساهمات في رأس المال.

:2- الأرباح المعاد استثمارها

وهي عبارة عن نصيب المستثمر المباشر من أرباح الأسهم التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة ونصيبه في أرباح الفروع غير الموزعة، حيث تقوم المؤسسة بإعادة استثمارها كأنها تدفق استثمار أجنبي مباشر جديد.

:3- رؤوس الأموال المرتبطة في مختلف أدوات الدين بين الشركات

ويعبر عن إقراض أو اقتراض الأموال ، بما في ذلك سندات الدين وائتمانات الموردين بين المستثمر المباشر والمؤسسات التابعة والزميلة (United Nations Conference,2014, 41).

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للخصائص والأهمية لكل شكل منها، حيث تقسم إلى:

:1- الاستثمار المشترك

وهو الاستثمار الذي يشارك فيه طرفان أو أكثر من المحليين والأجانب، سواء كانوا أشخاص اعتباريين أو عاديين أو دولتين مختلفتين بصفة دائمة، حيث لا يشترط الاستثمار في امتلاك رأس المال وحسب ، انما المشاركة في الادارة والخبرة وبراءات الاختراع (عباس ، 2013 ، 140)، حيث يلجأ فيه المستثمر الأجنبي إلى شركاء داخل الدولة المضيفة قادرين ماليا، من أجل تحمل المخاطر الاستثمارية الكبيرة سويا.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وهو الاستثمار المحبب لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث يعمل على إقامة فروع التنسيق أو الانتاج داخل الأنشطة الاقتصادية في سوق الدول المضيفة والسيطرة عليه بشكل كامل.

وتحاول الدول النامية دائما تجنب تلك الاستثمارات رغم حاجتها إليه، لتخوفها من التبعية الاقتصادية أو احتمالية احتكار تلك الشركات للأسواق المحلية.

3- الاستثمار في المناطق الحرة:

تلعب المناطق الحرة شكلا مهما في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك لقربها من الحدود البرية أو البحرية داخل حدود الدولة ، حيث تتميز تلك المناطق بالاعفاءات الجمركية واتباع اجراءات رقابية على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في مجالات تحررها من أي قيد جمركي.

كما تقوم المناطق الحرة على مستوى التجارة الدولية بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر هذه الاستثمارات غير خاضعة لقوانين الدولة المضيفة، بل يعمل ضمن إطار قوانين خاصة تنظم عملية انشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة (الحسن ،2014،ص28).

تعمل المناطق الحرة على دمج اقتصاد الدول النامية بمنظومة الاقتصاد العالمي ، من خلال مواكبة التطورات في الاقتصاد العالمي ، ومنح مزايا متعلقة بالاعفاءات الضريبية والجمركية وأسعار أراضي مناسبة للمستثمرين الأجانب، كما تساهم في تسريع النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وتسمح للمستثمر الأجنبي حرية اقامة المشاريع والانتاج والبيع للمنتجات ، وحق الاقامة داخل البلد المضيف.

4- الاستثمار في مشروعات التجمع:

تقوم هذه الاستثمارات ما بين الامتلاك المحلي وبين الامتلاك الأجنبي، من خلال اتفاقيات مبرمة بين الطرفين ، حيث تتيح للمستثمر الأجنبي صاحب المواصفات القياسية أو العلامة التجارية لمنتج معين أولي بتزويده للطرف المحلي لتجميعه ليصبح منتج نهائي في البلد المضيف بشكل سلعة نهائية قابلة للبيع.

5- استثمار الشركات المتعددة الجنسيات:

ترتبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتباطا وثيقا بالشركات متعددة الجنسيات، ويطلق عليها شركات عابرة للقوميات أو الشركات الدولية، حيث تتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والانتاج وتطورها التكنولوجي، والانتماء إلى الدول المتقدمة صناعيا ذات الاقتصاديات المتقدمة، وكذلك زيادة درجة التنوع والتكامل ، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في وطنها الأم (Kiyoshi, 2008,222)

دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

1- الدافع الاقتصادي:

تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على هدف أساسي وهو الربح وتعظيم الفائدة، من خلال فتح أسواق جديدة خارج الموطن الأصلي، من أجل التوسع في الانتاج وزيادة التنافس مع الشركات في الدول المضيفة، حيث يقوم المستثمرين بالبحث عن الدول القادرة على استيعاب منتجاتهم لتعظيم الربح.

2- الدافع السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي عنصرا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وذلك من أجل طمئنة المستثمر الأجنبي بعمليات الانتاج ، وامكانية نقل رأسماله أو خبرته، ولأن رأس المال الأجنبي يبحث عن الأمان، يمكن القول إن الاستقرار السياسي يعد عاملا فاعلا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و إنشاء وحدات انتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال (السامرائي ، 2006، 83) .

3- الرغبة في النمو والتوسع:

تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تطوير الاستغلال التجاري والسيطرة على أكبر قدر ممكن من الحصص السوقية، مما يجعلها تبحث عن التوسع والنمو والقضاء على المنافسين، وهو عامل مهم يشجعها على الاستثمار المباشر في الأسواق الدولية.

4- التقليل من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توسيع مجالات الأنشطة في الأسواق، من خلال خفض المخاطر التي قد تصيب رأس المال من الاعتماد على سوق اقتصادي معين، مما يجعل المستثمر الأجنبي إلى تفادي الهزات والمخاطر الاقتصادية التي قد تؤثر على رأسماله والانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، بتوطين استثماراته في أسواق بلدان مختلفة (DRISS, 2007,140).

5- الحاجة للمعرفة الفنية والعلمية:

تسعى الدول النامية إلى امتلاك المعرفة الفنية والعلمية، من خلال وضع قواعد للتعاون التقني للعقود الاستثمارية، مما يتيح لها البحث والتطوير ومن ثم الانتاج مع الأفراد والمؤسسات وشركات الدول المتقدمة، ونقل الخبرات العلمية والتكنولوجية في اقتصاد تلك الدول.

6- عوائق التجارة الخارجية:

تقوم بعض الدول على حماية منتجاتها الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية، من خلال وضع قيود على الاستيراد والتصدير، وفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة، إضافة إلى وضع حد أقصى للتوريد والتقليل من انسياب المنتجات الأجنبية داخل أسواقها.

أصبحت قيود التجارة الخارجية التي تضعها البلدان المضيفة تحفز الشركات المتعددة الجنسيات على تجنب هذه الحواجز باختراق أسواقها من الداخل، عن طريق تصنيع هذه السلع داخلها وإنشاء وحدات انتاجية تخضع لقوانينها الداخلية (سعدي ، 2017، 21) .

كما أن هناك دوافع أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في (الحوافز التشريعية، الاحتكار ، العامل البيئي)

مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

1- المزايا:

أ- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة، من خلال زيادة في جودة المنتجات وخاصة تلك التي تشترك بها الشركات المتعددة الجنسيات مع الدول المضيفة، حيث تتميز بالجودة العالية واستقبال الأسواق

الدولية لتلك المنتجات، مما يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة نصيب دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة وتطوير القطاعات الاقتصادية.

ب- توفير فرص عمل أكبر وخفض معدلات البطالة، عن طريق فتح نشاطات جديدة تستوعب الأيدي العاملة في الدول النامية.مما يقلل من شبح البطالة.

ج- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية وتطوير البنية التحتية للدول المضيفة، من خلال بناء تمهيد الطريق لبناء المباني والطرق ووسائل النقل والاتصالات والتعليم والصحة، واكتساب الكفاءة من التكنولوجيا الداخلة وجلب الخبرات والمهارات اللازمة لتشغيلها ، مما يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول النامية عن طريق خلق أسواق جديدة للتصدير وزيادة معدلات الصادرات، وهذا بدوره يقلل من العجز في الميزان التجاري للدول النامية، فيشكل إحدى دعائم النمو الاقتصادي(Dhungel,2019, 15) .

د- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات تأثيرا ايجابيا، من خلال تدفق رؤوس الأموال للبدان النامية، مما يعمل على توفير العملات النقدية الايجابية التي توضع لتمويل مدفوعاتها المحلية.

2- العيوب:

أ- تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على زيادات وارادات البلدان المضيفة وخاصة السلع الوسيطة والخدمات، إضافة لتحويل أرباح تلك الشركات إلى الخارج .

ب- ضياع بعض الموارد المالية للدول النامية ، من خلال تقديم البلدان المضيفة المنح والتسهيلات والحوافز واعفاءات الاستثمارات الأجنبية، مما يعني تضحية البلدان النامية بجزء كبير من الايرادات الحكومية المحتملة والتي كانت من الممكن استغلالها في أغراض التنمية الاقتصادية.

ج- قيام الشركات المتعددة الجنسيات باحتكار أسواق الدول المضيفة، من خلال سيطرتها على انتاج السلع التي لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق.

د- أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لا توفر فرص عمل بشكل كبير، حيث تعتمد تلك المشاريع على التقنية والتكنولوجيا الحديثة في التشغيل ، والتي لا تتوفر في البلدان المضيفة ، وهذا بدوره يحد من استخدام الأيدي العاملة المحلية بشكل كبير.

د- قد تعمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على آثار سلبية على البيئة ، وذلك لعدم خضوعها على المراقبة والمعايير البيئية المشددة في البلدان المضيفة، مما تساهم في تفاقم مشكلات التلوث البيئي في عمليات الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث أقسام:-

1- محددات راجعة إلى المستثمر الأجنبي:

وهي تلك المحددات التي يوضعها المستثمر الأجنبي بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد على الاستثمار، حيث لا يبحث عن عائد أعلى ومخاطر قليلة سواء كانت التجارية وغير التجارية، إضافة إلى مناخ الاستثمار الجيد والقدرة التنافسية للمنتجات في الدولة المضيفة.

كما يبحث المستثمر الأجنبي على تكاليف الانتاج القليلة، مما تمثل عاملا رئيسيا لجذب المستثمرين للقيام باستثماراتهم، حيث يستطيعون من خلال انتاجهم الضخم الاستفادة من اقتصاديات الحجم(LIM,2001,10).

2- محددات راجعة إلى الدولة الأم:

وهي المحددات التي تعمل على تدفق الاستثمارالأجنبي المباشر من الدولة الأم إلى الدول المضيفة والاستثمار في الخارج وتتمثل في :-

أ- ارتفاع تكاليف الانتاج في الدولة الأم مقارنة بالدولة المضيفة.

ب- ارتفاع حدة المنافسة في الدولة الأم، مما يؤثر على أرباح ونمو شركات المستثمرين.

ج- عدم استقرار سعر العملة في الدولة الأم ، ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في تكلفة تصدير منتجات الشركة المقيمة فيها.

د- سعر الفائدة، وهو عامل مهم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلما ارتفع سعر الفائدة تتدفق رؤوس الأموال والعكس صحيح.

هـ- تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة الأم، حيث يعتبر من العوامل الدافعة للشركات من أجل الاستثمار خارج دولتها الأصلية، والبحث عن تحقيق عوائد مرتفعة مصحوبة بمعدلات نمو (jia&wong,2021,615) .

و- القدرة التكنولوجية ، حيث تتميز بتلك الخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، وتعطيها تفوقا كبيرا نتيجة انفاقها الكبير على البحث والتطوير، بهدف الوصول إلى اكتشافات جديدة ومتواصلة لتلبية احتياجات السوق ورغبات المستهلكين.

ي– التبعية الاقتصادية بين الدول الأم والمضيفة للاستثمار، حيث تتمثل في القروض والتجارة الخارجية والمساعدات المرهونة بمواقف سياسية، التي تقدمها الدولة الأم للمستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة.

3– محددات راجعة إلى الدولة المضيفة:

أ– الاستقرار السياسي والدور الذي يلعبه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى القوانين التي تضعها الحكومات وتدخلها في الشؤون العامة للاقتصاد.

ب– المقومات الاقتصادية من حيث معدل النمو والتضخم وأسعار الفائدة وهيكل الجهاز المصرفي وقيود التجارة الدولية، إضافة إلى مكانة الدولة في التكتلات الاقتصادية والإقليمية، ما يؤثر على القرار الاستثماري لدى المستثمرين، فكلما زادت تلك المقومات كانت مرغوبة أكثر.

ج– حجم السوق: حيث يلعب دورا مهما في جذب الاستثمارات وتدفقها ، فكلما كانت تلك الأسواق كبيرة وواعدة ونشطة ، زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية نحوها.

د– توافر الموارد الطبيعية: وهو ما يمثل أهمية كبيرة في القرار الاستثماري، حيث كلما توفرت الموارد مثل (البترول ، الغاز، المياه، المعادن الثمينة ، المناخ... الخ)، زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدولة المضيفة.

هـ– البنية التحتية: وهي من أهم المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل في (الطرق، الموانئ، السكك الحديدة وأنظمة الاتصالات المتطورة، من خلال تحسين بيانات المعلومات وتسريع القدرة على التواصل واتخاذ القرار، ومن ثم فإن معظم الدول المضيفة منخفضة الدخل تسمح لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر بالاشتراك في قطاع البنية التحتية[1] .

و– التشريعات الضريبية، حيث تعمل الاعفاءات الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال زيادة في الاعفاءات التي تحببها الشركات المتعددة الجنسيات، لما له من سعرا معقولا وثابتا من الضرائب، بحيث تتيح لها اعداد خطة مالية طويلة المدى.

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين آثره على النمو الاقتصادي

يواجه الاقتصاد الفلسطيني عوائق كثيرة تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتجلى تلك المعوقات في تحكم الاحتلال الاسرائيلي بمقاصد الدولة الفلسطينية، إضافة إلى المساعدات الدولية المرهونة بمواقف سياسية، حيث يعتبر

[1]- احمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية " التقويم والدروس المستفادة،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 7، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2021، ص24-25

الاقتصاد المحلي اقتصاد ناشئ ليس به خدمات تصل لمستوى الاستثمار سوى وجود قوى بشرية ماهرة، ولكن هذه تحد من آفق المستثمر الأجنبي وتزيد من مخاطر السوق الذي يتسم بحالة عدم اليقين.

تلك الظروف تجعل من السوق الفلسطيني سوق مخاطرة بامتياز، مما يوضح توجه المواطنين الفلسطينين لسياسة الادخار بدلا من الاستثمار، وتشير احصائيات سلطة النقد وجهاز الاحصاء الفلسطينية إلى انخفاض مستويات الادخار لدى المواطنين لتصبح سالبا في الاعوام الأخيرة.

تظهر احصائيات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني وسلطة النقد ضعف في مساهمة الاستثمارات الأجنبية في النمو الاقتصادي الفلسطيني، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:-

جدول رقم 1

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2018-2023) (بالمليون دولار)

مجموع الاصول/ السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر	1758	1732	1671	1975	2144	301
أرصدة استثمارات الحافظة	728	714	668	850	856	1702
منها:سندات ملكية	728	714	668	850	856	525
منها:سندات دين	0	0	0	0	0	1177
أرصدة الاستثمارات الأخرى:	453	743	727	884	693	6135
منها: ائتمانات تجارية	22	22	0	0	0	11
منها: قروض	14	15	43	104	47	141
منها:عملة وودائع	417	706	684	780	646	5984
منها:خصوم أخرى	0	0	0	0	0	0

المصدر/ 1- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، أعداد مختلفة.
2- سلطة النقد الفلسطينية، أعداد مختلفة.

يلاحظ من الجدول السابق تراجع كبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين، وذلك لعدة أسباب أهمها غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال سنوات الدراسة، كما أشارت بيانات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني إلى وصول الاستثمارات لأرقام متدنية عام 2023 بقيمة 301 مليون دولار أمريكي ، مقابل 2144 مليون دولار أمريكي عن السنة السابقة بانخفاض وصل إلى 1843 مليون دولار أمريكي ، بسبب الحرب على غزة والضفة الغربية، مما يضعف من عمليات النمو الاقتصادي الفلسطيني.

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من الأنشطة الاقتصادية القائمة على مؤسسات الدولة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:-

جدول رقم 2

التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات المقيمة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2018-2023)

السنوات	2018		2019		2020		2021		2022		2023	
القيمة/ النسبة	القيمة (بالمليون دولار أمريكي)	النسبة %	القيمة (بالمليون دولار أمريكي)	النسبة %	القيمة (بالمليون دولار أمريكي)	النسبة %	القيمة (بالمليون دولار أمريكي)	النسبة %	القيمة (بالمليون دولار أمريكي)	النسبة %	القيمة (بالمليون دولار أمريكي)	النسبة %
الوساطة المالية	1131	64.3	1115	64.3	1075	64.3	1270	64.3	1379	64.3	1267	56.6
الخدمات والنقل والتخزين والاتصالات	527	30.0	519	30.0	501	30.0	593	30.0	643	30.0	561	25.1
الإنشاءات	2.2	39	38	2.2	37	2.2	43	2.2	47	2.2	216	9.6
الصناعة	61	3.5	60	3.5	58	3.5	69	3.5	75	3.5	195	8.7
المجموع	1758	100	1732	100	1671	100	1975	100	2144	100	2239	100

المصدر/ 1- جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، أعداد مختلفة
2- سلطة النقد الفلسطينية، أعداد مختلفة.

يلاحظ من الجدول السابق تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوساطة المالية، التي بلغت عام 2023 بقيمة 1267 مليون دولار أمريكي بنسبة 56.6% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الكلية، يليها الاسثمارات في الخدمات والنقل والتخزين والاتصالات والتجارة الداخلية بقيمة وصلت إلى 561 مليون دولار أمريكي ونسبة 25.1% من مجموع الاستثمارات عام 2023، ويظهر بيانات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني وسلطة النقد ضعف في استثمارات قطاع الصناعة والذي وصل إلى 195 مليون دولار أمريكي بنسبة 8.7% من مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة الكلية، وهذا بدوره يضعف النمو الاقتصادي الفلسطيني لما له دور في عمليات الانتاج وتوظيف العمالة وخفض البطالة.

تسعى دولة فلسطين بالنهوض في اقتصادها من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية داخل سوقها المحلي ، ودعم تلك المشروعات لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المستثمرين، ويظهر جليا دعم الدول العربية في مشاركة المؤسسات القائمة في الاقتصاد الوطني ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:-

جدول رقم 3

التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات المقيمة في فلسطين حسب الدولة خلال الفترة (2018، 2023)

السنوات	2018		2023		
القيمة/ النسبة	القيمة(بالمليون دولار أمريكي)	النسبة%	القيمة/ النسبة	القيمة(بالمليون دولار أمريكي)	النسبة%
الأردن	1430	81.3	الأردن	1803	80.6
قطر	126	7.2	قطر	137	6.1
مصر	45	2.6	مصر	58	2.6
المملكة المتحدة	39	2.2	السعودية	85	3.8
الولايات المتحدة الأمريكية	35	2.0	قبرص	50	2.2
المغرب	24	1.4	الامارات العربية المتحدة	45	2.0
–	–	–	البحرين	32	1.4
دول أخرى	59	3.3	دول أخرى	29	1.3
المجموع	1758	100	المجموع	2239	100

المصدر/ 1- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، أعداد مختلفة
2- سلطة النقد الفلسطينية، أعداد مختلفة.

تشير بيانات الجهاز المركزي للاحصاء وسلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2018 وعام 2023 الدول المشاركة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمؤسسات المقيمة في فلسطين، وتحتل الأردن المرتبة الأولى بالاستثمارات، حيث بلغ حجم استثماراتها عام 2018 بقيمة 1430 مليون دولار أمريكي بنسبة مشاركة 81.3% ، وارتفعت تلك الاستثمارات لتصل عام 2023 بقيمة 1803 مليون دولار أمريكي ونسبة مشاركة 80.6%، ومن ثم يليها دولة قطر التي بلغت استثماراتها عام 2018 بقيمة 126 مليون دولار أمريكي بنسبة مشاركة 7.2% ، وارتفعت عام 2023 لتصل بقيمة 137 بنسبة مشاركة 6.1%.

وتظهر البيانات عام 2018 أن دولة المغرب بلغ حجم استثمارتها الأجنبية المباشرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين بقيمة 24 مليون دولار أمريكي بنسبة مشاركة 1.4% ، كما تشير البيانات عام 2023 إلى دولة البحرين باستثمار بلغ قيمته 32 مليون دولار أمريكي بنسبة مشاركة 1.4%، باعتبارهم أقل الدول مشاركة في الاستثمار الاجنبي المباشر في فلسطين مقارنة بالدول الأخرى.

تهدف دولة فلسطين في جذب تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول إلى النهوض باقتصادها وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، الذي من شأنه أن يوفر فرص عمل للمواطنين وخفض شبح البطالة ، إضافة لتقليل اعتمادها على الاقتصاد الاسرائيلي المتحكم في مقاصد الدول الفلسطينية على المستوى الاقتصادي والسياسي.

تعمل الحكومة الفلسطينية على جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية داخل الاقتصاد الوطني من خلال تقديم تسهيلات محفزة للانشطة الاقتصادية، حيث أنشأت قانون الاستثمار عام 1998 وما تبعه من تعديلات للقانون حتى عام 2021، الأمر الذي سهل على كثير من المستثمرين ممارسة نشاطهم داخل الدولة الفلسطينية.

وبالحديث عن ممارسة الأعمال فقد احتلت فلسطين مراتب جيدة حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ، حيث بلغ تصنيف فلسطين عام 2015 مرتبة 143 عالمي بنسبة 53.62% من سهولة ممارستها للأعمال، وارتفعت تلك النسبة لتصل إلى 60% وترتيب وصل ل 117 عالميا عام 2020 ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 4

تصنيف فلسطين في تقرير ممارسة الأعمال خلال السنوات 2015–2020

السنة	فلسطين	
	التصنيف عالميا	نسبة سهولة ممارسة الأعمال
2015	143	%53.62
2016	129	%54.83
2017	140	%53.21
2018	114	%58.68
2019	116	%59.11
2020	117	%60.00

المصدر/ مجموعة البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، أعداد مختلفة 2015–2020.

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين

عملت السلطة الفلسطينية منذ تسلمها زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية عام 1994، العمل على استقطاب المستثمرين في المشاريع الاقتصادية، عن طريق تشجيع الاستثمار واقامة المناطق الصناعية، وتطوير البنية التحتية، وبناء المؤسسات الداعمة للاستثمار وتوقيع الاتفاقيات الدولية لتسهيل عمليات التبادل التجاري، إلا أن كل محاولاتها قوبلت بالتصدي ومحاولة طمس الاقتصاد الفلسطيني تحت عباءة الاحتلال الاسرائيلي، من خلال توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994 ، والتي نصت بنودها على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي ربطا مباشرا، مما يعيق من تدفق الاستثمارات الأجنبية والتبادل التجاري مع الدول الأخرى.

بذلت السلطة الفلسطينية جهدا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني، من خلال اجراءات تطويرية متعلقة في القوانين المنظمة للاستثمارات وتأسيس هيئة تشجيع الاستثمار عام 1998، والتي تعمل على منح الحوافز المشجعة

للمستثمرين الفلسطينين والأجانب على حد سواء ، من خلال الاعفاءات الجمركية والرسوم وضريبتي الدخل والمضافة، إلا أنها واجهت العديد من المعيقات على النحو التالي:-

1- المعوقات التشريعية:

يعتبر المعوق التشريعي أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في فلسطين، حاله كحال العديد من الدول النامية وخاصة العربية التي تعاني من ضعف التشريعات وعدم ثباتها التي تنظم الاستثمارات، الأمر الذي يؤثر على قرار المستثمرين الأجانب من ناحية عدم ثقته واطمائنانه، إضافة إلى القيود على حركة رأس المال وتحويل الأرباح والزامية المشاركة المحلية وتملك الأراضي، كما لوجود انقسام فلسطيني آدى لغياب المجلس التشريعي عن قيامه بدوره، من خلال اصدار القوانين وتطويرها.

2- التعقيدات الادارية:

لعل عدم التنسيق في مجال الضرائب والجمارك بين الجهات الرسمية، وضعف كفاء بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارة أجهزة الاستثمار، الذي سادت في إجراءاته البيروقراطية التي أعاقت من رعبة المستثمر الأجنبي في القدوم إلى الدول العربية ولا سيما في أراضي السلطة الوطنية، إذ أنه يتطلب منه التعامل مع جهات عديدة، ويلزمه فترة زمنية طويلة حتى ينجز هذه المعاملات، كإستصدار عشرات الأذونات والتصاريح.

ولعل ما يزيد الأمور تعقيدا في الحالة الاستثمارية الفلسطينية فوق البيروقراطية الفلسطينية – تلك التعقيدات الإدارية الإسرئيلية التي لا يمكن إتمامها إلا من خلال التنسيق معها؛ غاية الحصول على الموافقات اللازمة ؛ لإقامة المشاريع الاستثمارية الأجنبية؛ لأنها تسيطر على المعابر الحدودية . (تلالوة ، 2019، 56)

3- افتقاد الشفافية:

يبحث المستثمر بشكل عام على الشفافية في البيانات المرصودة من قبل المؤسسات الرسمية أو الدوائر المعنية ذات الاختصاص أمام المستثمر، حيث عدم وضوح الرؤية المتعلقة في بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية وقوانين العمل، إضافة إلى غياب الرقابة في المؤسسات الرسمية تؤدي إلى ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين.

4- ضعف البنية التحتية:

يعتبر ضعف البنية الأساسية من العوامل المهمة في انخفاض تدفق الاستثمارات، حيث يشكل بناء الطرق والنقل والتكنولوجيا من أهم معوقات الاستثمار في الدول النامية وخاصة العربية، الأمر الذي يضعف من عمليات الانتاج بجودة عالية و نقل

البضائع وتسويق المنتجات، وهذه العوامل ما تواجه فلسطين في ظل تحكم الاحتلال الاسرائيلي بمقاصد الدولة الفلسطينية، من خلال إغلاق المعابر ومنع تدفق الآلات والمواد الخام وقلة المصادر المالية، إضافة إلى التقسيمات الادارية للأراضي الفلسطينية، من خلال تقطيع أواصر ربط الأراضي ببعضها البعض، مما يحد من تطوير الحكومة في البنى التحتية على الأراضي الفلسطينية وضعف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الوطني.

5- الاستقرار السياسي:

تعاني فلسطين من الاضطرابات السياسية الوليد من الصراع الاسرائيلي، الذي يلعب دورا كبيرا في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الفلسطيني، حيث يقوم الاحتلال الاسرائيلي على ابقاء الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا تابعا للاقتصاد الاسرائيلي، للحيلولة من قيامه كاقتصاد مستقل بذاته، الأمر الذي أدى إلى شعور المستثمرين بحالة عدم اليقين والشك بالاستثمار في الدولة الفلسطينية.

6- معيقات أخرى:

فيما ذكرناه بالسابق، هناك معوقات تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين، تتمثل في شح النقد الأجنبي بالأسواق المحلية، إضافة إلى عدم وجود بنك مركزي فلسطيني يصدر عملة رسمية، كما أن الانقسام السياسي بين شقي الوطن الواحد عطل من حصول الانتخابات التشريعية لإنتخاب ممثلين للشعب تصدر القوانين واللوائح المنظمة للاستثمار في فلسطين.

نموذج مقترح لجذب الاستثمارات الأجنبية لزيادة النمو الاقتصادي الفلسطيني

يعتبر حالة الاقتصاد الفلسطيني من الحالات الخاصة التي يترتب عليها اجراءات صعبة ومعقدة في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها الفلسطينون تحت حكم الاحتلال الاسرائيلي.

واستخدم الباحث نموذج (هارولد- دومار) بين نمو الانتاج وتراكم رأس المال، حيث يركز على أهمية الاستثمار في خلق نمو اقتصادي، ما يبني عليه العلاقة في المراحل التالية كنموذج مقترح لتوظيف الاستثمار الأجنبي في زيادة النمو الاقتصادي:

1- المرحلة الأولى: تشجيع الاستثمار المحلي:

تعتبر الاستثمارات المحلية نموذجا قويا أمام المستثمرين من خارج فلسطين، فتوفير العمالة والعقول الماهرة، يشكلان أقوى ركيزة استثمارية في فلسطين، ما يستلزم بالضرورة توظيف التدريب الفعال لتوفير تلك الأيدي الماهرة، فالنجاحات المتوقع تحقيقها في المرحلة الأولى عنصر مهم لجذب عملي للشركات الأجنبية.

2- المرحلة الثانية: استقطاب الشركات العالمية للاستثمار في فلسطين:

تقوم هذه المرحلة على درجة عالية من الانتقائية، فيجب فهم أهداف الشركة الأجنبية المستثمرة والعمل على توظيف هذه الاستثمارات في زيادة معدل النمو في الاقتصاد الوطني، وتفعيلها في القطاعات الانتاجية وعدم الاقتصار على المجالات الخدمية.

3- المرحلة الثالثة: التقييم الدوري والفعال للوضع الاستثماري المحلي والأجنبي:

يظهر فعالية التقييم الدوري للاستثمارات في الانجازات والاخفاقات على حد سواء، فهو مفتاح التطور والذي يعطي تصورا واضحا لمدى قوة الاستثمارات في فتح آفاق استثمارية جديدة، في ظل أوضاع سياسية- اقتصادية غير مستقرة، فالحكمة تتطلب وضع خطط استراتيجية مرنة تتفاعل اجرائيا مع التغيرات على أرض الواقع خلال كل مرحلة.

النتائج:-

1- توجد علاقة إيجابية ولكن ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصاد الفلسطيني.

2- يتعزز دور الاسثمار الأجنبي المباشر عندما يصاحبه تطور في رأس المال المحلي والقطاع المالي.

3- تؤثر العوامل السياسية والأمنية مثل الاحتلال والتبعية الاقتصادية له على تدفق الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الوطني.

4- تعمل دولة فلسطين بشكل كبير على تطوير القطاع التكنولوجي والخدمي لجذب الاستثمارات برغم التحديات التي تواجه في البنية التحتية جراء تدمير الاحتلال.

5- هناك ضعف في الاطار القانوني والاستثماري من خلال غياب الشفافية وضعف المؤسسات ما يقلل من ثقة المستثمرين في فلسطين.

التوصيات:-

1- جذب المستثمرين الفلسطينين المغتربين للاستثمار في الاقتصاد الوطني، عوضا عن الخوض في المساومات السياسية- الاقتصادية مع المستثمرين الأجانب.

2- دعم الاستثمارات المحلية كنموذج جاذب للاستثمارات الأجنبية.

3- تطوير التنمية البشرية للعمالة الفلسطينية من خلال تدريبهم، حيث يعتبروا العامل الأساسي للاستثمار في ظل الظروف المتقلبة في السوق الفلسطيني.

4- تشجيع الاستثمارات في الصناعات البينية (نصف المصنعة) بدلا من الاعتماد على الاستثمارات الخدمية والاستهلاكية.

5- توحيد المؤسسات والجهات المعنية بقضايا الاستثمار تحت مظلة واحدة لتبسيط اجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص وتسجيل المشاريع الاستثمارية وتقليل تكاليف هذه الاجراءات.

6- تطوير قطاع البنية التحتية خاصة قطاع النقل والمواصلات والمياه، لما لها من أهمية في اجتذاب الاستثمارات في ظل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاحتلال في تزويدها بهذه الموارد.

7- التقييم الدوري للاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد الفلسطيني، وتعديل ما يظهر من نقاط ضعف وتحويلها لنقاط قوة.

8- تطوير الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الخارج، مع ضرورة مراجعة الاتفاقيات التجارية التي أبرمت مع الدول الأخرى.

المراجع:-

- التلباني،احمد (2021)، التجربة الاقتصادية الماليزية " التقويم والدروس المستفادة،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 7، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- الحسن، باسم حمادي (2014) ،الاستثمار الأجنبي المباشر ، منشورات الحلبي الحقوقية، المجلد ، بيروت.
- الشبراوي، حسام ؛ عبد السلام، رضا (2016) ،أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية "دراسة تطبيقية على الشركات العاملة بالقطاع الصناعي بالسادس من أكتوبر"، بحث علمي بكلية الحقوق – جامعة المنصورة – جمهورية مصر العربية.
- السامرائي، دريد (2006)، الاستثمار الأجنبي : المعوقات والضمانات القانونية،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت.
- البياتي، ستار (2020) اقتصاديات الاستثمار الأجنبي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.
- تلالوة، شاهر (2019)، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في السوق الفلسطيني، مجلة رماح للبحوث والدراسات ، العدد 31 ،الأردن.
- عباس، علي (2013) ، إدارة الأعمال الدولية ،دار المسيرة ، عمان.
- رايس، فاطمة الزهراء (2023)، الاستثمار الاجنبي في المحفظة المالية ودوره في تنشيط البورصات –دراسة حالة بورصة عمان 1995–2020،رسالة دكتوراة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية– جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر.
- سعدي، هند (2017) ، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية: دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980–2014)، رسالة دكتوراة في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر.

المراجع الأجنبية:-

- Cristiano, C ؛ Marcuzzo, M. John Maynard Keynes, ، (2018), the economist as investor. Journal compilation. Cheltenham.
- Dhungel, B. (2019), Contribution of Foreign Direct Investment to Trade Balance. Economic Review of Nepal.
- Driss, S. (2007), L'Attractivité des Investissements Direct étrangers Industriels en Tunisie, Revue Région et Développement.

- Jia, G ؛ Wang, R & Wong, Ch (2021). Literature Review on Foreign Direct Investment of Vietnam. Social Science, Education and Humanities Research, volume 615.
- Kiyoshi, K. (2008), Direct Foreign Investment. Croom Helm Ltd. London.
- Lim, E . (2001), Determinants of and the Relation Between Foreign Direct Investment and Growth. IMF Working.
- United Nations Conference on Trade and Development. (2014), world investment report 2014. New York and Geneva, United Nations.